

## بعد بيان الهيئة الإدارية للاتحاد ورغبة هيئة الانتخابات في التأجيل، هل يُعيد الرئيس خط أوراقه؟

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

إجراء الاستفتاء في الموعد الذي حدّده سابقا في 25 جويلية. فلا نتخيل جرأة رئيس الهيئة في الإدلاء برأي مماثل دون أن يكون لهذا معنيين: إما هو تمهيد لدي الرأي العام لتأجيل موعد الاستفتاء مع ما يعني هذا من هز لصورة الرئيس وحبّة على تملل كبير داخل هيئة الانتخابات في تأمين ظروف قانونية مناسبة لإجراء الاستفتاء. وإما أن يكون تصريح تقني صرف و"مستقل" وحينها سيكون لهذا الرأي تداعيات على تركيبة الهيئة واحتمال إجراء تغيير للجلم مثل هذه الأصوات. في الحالتين الحجة واضحة على أن تاريخ 25 جويلية وإن يناسب الرئيس سياسيا فإن له معاني الوهن وعدم الموثوقية.

- عيّن المرسوم الصادر عمدا كليات القانون أعضاء في اللجنة، يساهمون في صياغة الدستور وفي الإصلاحيات السياسي. يؤكد هذا التعيين عجز "المنسق" عن ضم وجوه قانونية بارزة أو مشهود لها، في حين أن الجميع يعلم أن مشروع الدستور الجديد جاهز منذ مدة. هذا الاجراء حجة بالفة الأهمية على سطو الرئيس على المؤسسات وأخرها المؤسسة الجامعية المفترضة مستقلة وبعيدة على التجاذب السياسي، ولكن رئيس الدولة يُوغل في هدم المؤسسات ويضربها بطريقة غير مسبوق. جزء من الأساتذة الجامعيين أمضوا عريضة ينددون فيها بشدة بهذا الاجراء ويعلنون تمسكهم باستقلالية المؤسسة الجامعية وحيادية وظيفة العمادة التي يجب أن تكون في خدمة المؤسسة الجامعية فقط. يمكن اعتبار هذه العريضة حجة أخرى على التملل الكبير السائد في أوساط المثقفين والجامعيين،

تتسارع الأحداث في تونس هذه الأيام حاملة لمؤشرات تعقد الأزمة السياسية شهرين قبل موعد الاستفتاء وساعات قبل دعوة الناخبين:

- صدور المرسوم الرئاسي لتكوين الهيئتين المسؤولتين على اصلاح الدستور وصياغة برنامج اجتماعي واقتصادي. عيّن الرئيس على أحدهما أستاذ قانون دستوري ساهم بصورة كبيرة في تحويل الدستور في عهد نظام بن علي مع ما يحمل هذا من تورط سياسي واضح، ودلالات سياسية على تواصل ما مع روح الاستبداد السابقة. على رأس اللجنة الثانية، عيّن الرئيس عميد المحامين وفي هذا توريط سياسي واضح لأحد المنظمات المهنية العريقة في تونس - ونتساءل عن معنى صمت الأعضاء الهيئة وجزء كبير من المحامين المنخرطين عن هذا خاصة وأن العميد لم يدّخر جهدا في مساندة الرئيس والدعاية الكبيرة له - ويحمل هذا التعيين دلالة سياسية صريحة في فشل الرئيس في تعيين شخصية اقتصادية لها خبرة في ميدان ضبط الاستراتيجيات الاقتصادية. في جميع الأحوال، لم يُمكن الرئيس اللجنتين من صلاحيات تنفيذية وقزم أدوارهما في دور استشاري صرف يضمن عبره المحافظة على كل سلطات الإقرار والتوجيه، وهذا تأكيد آخر على السلوك السياسي الاستبدادي لرئيس الدولة.

- تزامنا مع هذا التعيين يصرح الرئيس المعين لهيئة الانتخابات برغبته الواضحة في تأجيل موعد الاستفتاء ويحمل هذا التصريح دلالة واضحة في أن الأمر الانتخابي كما هو الآن يحمل ثغرات كبيرة وأن الحاجة ملحة لضبط روزنامة جديدة تناسب رغبة الرئيس في

من جهة أخرى، ومع فشل مسيرة 8 ماي المساندة للرئيس في تعبئة الآلاف؛ وعدم الاهتمام الواضح لدى الرأي العام بالتعبئة السياسية وغياب الحماسة للتظاهر المليوني، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وتراجع المقدرة الشرائية، لا يمكن للاستفتاء أن يحظى بمشاركة واسعة إلا إن تقرر سياسيا التلاعب بالأرقام وبالمعطيات. على كل حال، سيستغل رئيس الدولة غياب تنصيب قانوني واضح على عدد المشاركين اللزم في الاستفتاء أو نسبتهم، ليمضي قُدما في اجراءه ولو بمشاركة المئات فقط. فقد صرح مسبقا أن شخصه يمثل الشعب وأن الاستشارة تُمثل الإرادة الشعبية.

ستعيش الساحة السياسية في تونس في مستقبل الأسابيع حالة استقطاب ثنائي بين رئيس الدولة والاتحاد العام التونسي للشغل. نتائج هذا الاستقطاب تتحدد من جهة أولى بإصرار الرئيس على المضي قُدما نحو تواريخ 25 جويلية و17 ديسمبر؛ ومن جهة ثانية بقرار الاتحاد على تزعم جبهة سياسية واجتماعية معارضة وقيادتها. بين هذين الحدين، سيكون لخصوم الرئيس داخل جبهة الخلاص ولمؤيديه من الأحزاب دور هام في توجيه دفة الأحداث. في خضم كل ذلك، سنتابع تراجع شعبية الرئيس وقدرة خصومه عن الاستفادة من ذلك. هل سيُقدم رئيس الدولة قبل حلول المواعيد المعلنة على مراجعة قراراته، أو ستأتي أحداث تدفعه لذلك؟.

وعلى التآكل المتسارع للمساندة السياسية للرئيس داخل أوساط النخب.

- الحدث الهام الآخر يتمثل في بيان الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل الصادر سويغات بعد لقاء رئيس الجمهورية الأمين العام. مضمون البيان رافض بشدة للحوار في صيغته المقدمة من رئيس الدولة ويؤكد الهوة المتزايدة بين الرئيس والمنظمة الشغيلة. ورد في بيان الهيئة أنها في حالة انعقاد دائم وهو تعبير يذكرنا بحالة الاستنفار ويؤشر على استعداد الاتحاد للتصعيد خاصة بعد ما ورد في تصريح ناطقه الرسمي عن الحق في الاضراب العام- وهو تلويح صريح باستعمال أقوى أسلحة الاتحاد-.

تؤكد كل هذه الأحداث على أن الجو العام ذاهب في اتجاه توتر سياسي متسارع كما يؤكد على تراجع قدرة الرئيس على الاستباق والمناورة شهرين قبل اجراء الاستفتاء. يظن البعض أن الرئيس سيؤجل الاستفتاء في حين يؤكد البعض الآخر على أنه متمسك بإجرائه في موعده في 25 جويلية 2022، ذلك ان التأجيل أو التراجع سيهز بشدة من مشروع الرئيس ويضعف من مكانته السياسية. في صورة اجراءه نعتقد أن الاستفتاء سيشارك فيه عدد أقل بكثير من المشاركين في الاستشارة الوطنية وذلك للسببين التاليين: من جهة يتزامن الاستفتاء مع ذروة العطلة الصيفية واهتمام العائلات والشباب بالاستجمام و"التصيف" خاصة ان السنة الجامعية والمدرسية تكونا قد انتهتا منذ قرابة شهر وسيحرم هذا الرئيس من توظيف المعهد أو الجامعة ومن تجيش الشباب التلميذي والطلابي كما فعل في الاستشارة الشعبية.